



لا تزال أزمة البنزين في مناطق سيطرة النظام تصاعد، رغم بدء العمل بمحطة توزع "البنزين الحر" في المزة بدمشق، والحديث عن قرب افتتاح محطتين غيرها في الأيام المقبلة. فال المشكلة تتعلق بالفرق الكبير بين سعر "البنزين الحر" والمُهرب، وسعر البنزين بحسب مخصصات البطاقة الذكية، ما جعل الإقبال على البنزين الحر محموماً بشرائج محددة من السوريين قادر على الدفع بالأسعار الراهنة.

مصادر محلية أكدت لجريدة المدن الإلكترونية أكدت أن "البنزين الحر" الذي توزعه محطة المزة هو "اوكتان 95" بسعر 600 ليرة سورية لللتر الواحد، بينما سعر لتر البنزين العادي المدعوم من الحكومة هو 225 ليرة.

وقال صحيفة "الوطن" شبه الرسمية، إن "تأمين البنزين أوكتان 95 تقوم به الحكومة عن طريق القطاع الخاص، بسعر نحو 450 ليرة للتر الواحد، إلا أن تكاليف نقله برأى إلى دمشق ترفع تكلفة اللتر إلى 600 ليرة سورية، أي إن تكلفة نقل اللتر الواحد وصول إلى محطة الوقود نحو 150 ليرة سورية".

وأشارت المصادر إلى أن ما يحدث الآن قد يكون تمهدًا لصفقة جديدة بالتوافق بين الحكومة السورية وأحد رجال الأعمال المقربين من النظام، لاستيراد "البنزين الحر" وبيعه بكميات كبيرة في مناطق سيطرة النظام. وهذه الخطوة أولية، وستعقبها عملية إلغاء الدعم الحكومي عن المحروقات، بما سيرفع سعر البنزين بحدود الضعف، وما سيتسبب بموجة غلاء جديدة ستضرب السوق السورية.

المصادر أشارت أيضاً إلى وجود مخطط واضح لافتعال الأزمة، ولحلها؛ تم تطبيقها خلال الأسبوع الماضي؛ فقدان البنزين في المحطات، ثم تخفيض المخصصات عبر البطاقة الذكية من 20 ليتر يوماً إلى 20 ليتر كل يومين، إلى 20 ليتراً كل 5 أيام للسيارات الخاصة، و20 ليتراً كل يومين للسيارات العامة، بالتزامن مع قرار حكومي بخفض مخصصات الدوائر الرسمية وترشيد الاستهلاك.

الخط الأنتماني الإيراني

صحيفة "الوطن" شبه الرسمية، قالت الأربعاء، إن سوريا تحتاج بوضعها الحالي يومياً إلى ما لا يقل عن 4.5 مليون ليتر من البنزين و6 ملايين لتر من المازوت، و7000 طن من الفيول و1200 طن من الغاز. أي إن الحكومة تحتاج إلى فاتورة مالية يومية تُقدر بـ 4 مليارات ليرة. وأضافت أن الإنتاج النفطي الحالي يعادل بالكامل 24 ألف برميل، في حين تحتاج البلد يومياً إلى 136 ألف برميل، أي إن ما تستطيع وزارة النفط تأمينه لا يتعدى نسبة 24% فقط من الاحتياجات الفعلية، وبالتالي نحن بحاجة إلى توريدات، وهنا تحديداً، جاءت أزمة توقف الخط الأنتماني الإيراني الذي كان الرافد الأساسي في هذا الإطار."

وأضافت: "توقف الخط الأنتماني الإيراني بتاريخ 15/10/2018، ومعه بدأ الحديث عن السيناريو الأسوأ المحتمل، وهو أن البلد بات بحاجة إلى سيولة مالية ضخمة لتغطية الفجوة الكبيرة التي تركها توقفه قبل ستة أشهر وسوريا تفتقد النفط، وبهذا المعنى، ووفقاً لوزارة النفط، فإنه لا ناقلة نفط خام وصلت إلى سوريا منذ ذلك التاريخ وحتى تاريخ هذا اليوم، كل هذا كانت له نتائجه السلبية".

وأضافت: "بعد توقف الخط الأنتماني الإيراني، عانى قطاع النفط عجزاً كبيراً، حيث وصل العجز في مادة المازوت إلى 90 يوماً، والبنزين إلى 108 أيام، والغاز إلى 45 يوماً، لكن نتائج هذا العجز لم تظهر قاسية كما هو حالهااليوم نتيجة الإجراءات التي اُتخذت، وشملت الاستفادة من المخازين الميتة، تفريغ الخطوط، تعديل مزائق التحضير، زيادة الإنتاج، هذه الإجراءات عدلت من العجز الحاصل في الكميات نسبياً ووفرت ما أمكن من المادة النفطية في السوق المحلية".

الصحيفة، قالت إن وزارة النفط لجأت إلى إبرام أنواع من العقود البرية والبحرية والجوية، "لكن التعثر كان سيد الموقف"، فالحديث عن العقود مع الأردن بعد افتتاح المعابر "كانه لم يكن بسبب التدخل الأميركي المباشر الذي أعاد أكثر من عقد"، والعراق اليوم "مُعاقب ومحاصر، فعندما يتم الحديث عن 100 صهريج قادمة عبر العراق، فهي غير كافية لتغطية نصف يوم من الاحتياجات، إضافة إلى أن هذا العدد من الصهاريج يحتاج إلى يومين كي يعبر من المعابر التي تعمل عليها سوريا"، أما مصر "فقد أخرجت من المعادلة الاقتصادية منذ نجح كيسنجر في إخراجها من دائرة دول المواجهة مع إسرائيل".

وأضافت أن "العمل في المرحلة القادمة سيكون على أكثر من مستوى، أولها متابعة الخط الأنتماني الإيراني، وإيجاد حلول لإيصال المشتقات النفطية إلى سوريا، والعمل على تأمين السيولة المالية وتعزيز التوريدات النفطية البرية، وإدارة الموارد المتوافرة حالياً من المشتقات النفطية والعدالة في توزيعها، ومحاولة وضع الناس في حجم أزمة الحصار التي تعيشها البلاد".

لا تذكر "الوطن"، لماذا توقف الخط الإئماني الإيراني منذ 6 شهور ولم يتم تجديده حتى اللحظة. وقد يكون بسبب تفاقم أثر العقوبات الأمريكية على إيران وسلّها اقتصادياً. إلا أن مصادر "المدن" أشارت إلى احتمال أن يكون توقف الخط أيضاً، هو ضغط إيراني مباشر على النظام الروسي، لمنع أي محاولة لإخراج إيران من سوريا. إذ لدى إيران إمكانية على خلط الأوراق، وسط رغبتها بتحصين نتائج استثماراتها في سوريا.

وتشير المصادر إلى توقيع اتفاق حول استثمار إيران للمرفأ البحري في اللاذقية، والذي سيدخل حيز التنفيذ في تشرين الأول 2019، رغم المعارضة الروسية. ويعني ذلك حرفياً، تمدد إيران بشكل رسمي إلى البحر المتوسط. وترتبط المصادر بين اعلان ذلك والأزمة النفطية في سوريا، وسط توقعها بتقدیم النظام المزيد من التنازلات للجانب الإيراني، قبل إعادة تفعيل الخط الإئماني.

المصادر أكدت أيضاً أن عملية تحرير سعر المشتقات النفطية، خاصة المازوت، سيؤمن للحكومة أرباحاً بملايين الدولارات، إذا ما تم تجديد الخط الإئماني الإيراني الذي يمد سوريا بالمشتقات النفطية. والخط الإئماني الإيراني هو أحد أهم مصادر دخل النظام السوري؛ إذ يعتمد النظام، بحسب مصادر "المدن"، إلى بيع النفط الإيراني المُكرر في السوق وتحصيل ثمنه مباشرة، في حين أنه يعتبر ديناً آجل التسديد. ما يعني أن النظام يستفيد من بيعه مباشرة لتمويل عجزه المالي.

كما أشارت المصادر إلى أن النظام، وفي جميع الحالات يستغل الأزمة، لتبرير رفع الدعم عن المحروقات، ما سيزيح عبئاً هائلاً عن كاهل الميزانية الغارقة في العجز لتمويل المدفوعات.

المصادر: